

Le Bureau du Procureur
The Office of the Prosecutor
مكتب المدعي العام

السيد/ لويس مورينو-أوكامبو
المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

المؤتمر الاستعراضي - المناقشة العامة

البيان الذي أدلى به في كمبالا

في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠

النص العربي

يُرجى مطابقة هذا النص مع نص الكلمة المدلى بها

الرئيسان الموقران،

أصحاب السعادة،

سيداتي وسادتي،

أود أن أوجه شكري إلى فخامة الرئيس موسيفيني رئيس أوغندا على دعوته لنا إلى لاجتماع هنا في أفريقيا. وأشعر بالابتهاج لأن أرى فخامة الرئيس كيكويتي رئيس تنزانيا قد انضم إلينا.

ظلت أفريقيا طوال قرون تعاني من التدخل العنيف من جانب بلدان أجنبية. بيد أن أفريقيا قد عانت خلال التسعينات من مشكلة مختلفة. وقد خذل المجتمع الدولي أفريقيا بتقاعسه عن العمل. فقد تجاهل العالم ملايين الضحايا الأفارقة؛ ولم يُنظر إليهم على أنهم أولوية. ولم يفعل المجتمع الدولي شيئاً لمنع حدوث الإبادة الجماعية في رواندا، وتجاهل حروب الكونغو، وترك الصومال يسقط في هاوية الفوضى.

وفي روما، في عام ١٩٩٨، قادت الدول الأفريقية ودول أخرى المناقشات بشأن النظام الأساسي. وكان الهدف المتوخى هو إنهاء الإفلات من العقاب بخصوص الجرائم التي اعتقدنا المرة تلو الأخرى أنها لن تحدث مرة أخرى أبداً لنفاجاً بأنها تحدث مراراً وتكراراً. وقد رُئي في نظام روما الأساسي أن هذه الجرائم تؤثر على السلم والأمن في العالم وحوّل هذا النظام عبارة " لن تحدث مرة أخرى أبداً" من وعد أخلاقي للضحايا إلى واجب قانوني. وحدد نظام روما الأساسي الضحايا على أنهم أطراف فاعلون في العدالة الدولية. فللضحايا حقوق، وحقوقهم ستُحترم.

ونحن نجتمع في كمبالا في عام ٢٠١٠ لكي نُجري تقييماً ونتأكد من أن الدول الأطراف تكفل احترام حقوق الضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور وكينيا وأماكن أخرى. ولن يحدث مرة أخرى أبداً تجاهل ضحايا الفظائع المرتكبة. فهذا هو وقت العمل لتبيان كيف يجري تنفيذ القانون.

وقد لخص رئيس جمعية الدول الأطراف معنى نظام روما الأساسي والقصد منه بقوله: "إن الدول الأطراف ومواطنيها تحت حماية نظام قانوني اعتمد في نظام روما الأساسي". وقد اختارت هذه الدول القانون لحماية مواطنيها وأرضهم. وهذا هو المفهوم الرئيسي: أي مفهوم أن سيادة القانون هي الحماية.

وتنفيذ القرار القضائي يؤكد وجود القانون. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة توأ: إن حقبة الإفلات من العقاب قد ولت؛ فلن يكون أي قائد عسكري أو زعيم سياسي كبير بمنأى عن الوصول إليه. وتُحقق المحكمة الجنائية الدولية أثراً متزايداً؛ فكل قرار من قراراتها سيؤثر على ١١١ دولة طرفاً على الأقل بل وأبعد من ذلك. وهي حقبة جديدة، وقد أظهر الأمين العام قدرته القيادية بدعوته لنا جميعاً إلى بذل جهد

جماعي: لحماية الضحايا؛ ولإنهاء الجرائم القائمة على نوع الجنس؛ ولضمان أن يعمل السلام والعدالة جنباً إلى جنب.

وكما قال رئيس المحكمة السيد/ 'سونغ'، فإن المحكمة جزء صغير من النظام يتوقف تأثيره وحجم الآثار التي يحدثها على الكيفية التي يقوم بها نظام قضائي يركز على شبكة عالمية بالدمج بين الأجزاء المكونة له وبتنسيق الولايات المختلفة لهذه الأجزاء. وهذا هو التحدي الهائل المطروح علينا في عام ٢٠١٠. وعند إجراء التقييم المعني في هذا المؤتمر الاستعراضي، فإن لدينا الفرصة لوضع استراتيجية متسقة من أجل جميع الجهات الفاعلة المختلفة - أي الدول والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني - بغية إعمال حقوق الضحايا.

والتحديات الراهنة التي يواجهها نظام روما الأساسي ليست ناتجاً من نواتج الفشل بل هي ناتج من نواتج النجاح. وكما شرح القاضي 'سونغ' رئيس المحكمة، تعمل المحكمة اليوم بكامل طاقتها، فهي تنفذ ولايتها القضائية وتتجاوز التوقعات بكثير.

وقد بدأت المحكمة إجراء تحقيقات في أخطر الحالات المسموح بتناولها بموجب اختصاصاتها. ويجري احترام مبدأ التكاملية احتراماً دقيقاً؛ فلا تقوم أي دولة بالظعن في مقبولية القضايا في المحكمة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة في دارفور إلى المحكمة. ولم يكن أحد يستطيع التنبؤ بسرعة هذا التكامل بين النظام الدولي للسلام والأمن والنظام الدائم الجديد للعدالة الدولية.

وفي آذار/مارس الأخير، أذنت الدائرة التمهيدية بفتح تحقيق في كينيا، وهو أول تحقيق يطلبه مكتب المدعي العام من تلقاء نفسه. ولم يتحقق أي من المخاوف التي سبق الإعراب عنها بخصوص استخدام سلطات المدعي العام في إجراء التحقيق من تلقاء نفسه.

وإننا نقوم حالياً، بتأييد من عشرات الدول الأطراف والدول غير الأطراف، بجمع أدلة بشأن صراعات جارية وبالتحقيق مع أكثر الناس مسؤولية عن أحداث بالغة الخطورة. وقد أصدرت المحكمة ١٣ أمراً من أوامر إلقاء القبض واستدعاء واحداً للمثول، صدر كل منها ضد كبار قادة الجماعات التي يدعى أنها ارتكبت الجرائم المعنية. وتسير المحاكمات قدماً، وتمتد آثار المحكمة إلى ما وراء الدول الأطراف، وتعتمد على شبكة من الجهات الفاعلة حول العالم، بما في ذلك دول غير أطراف. والرصد البسيط من جانب مكنتي للجرائم المدعاة في مرحلة التحقيق الأولي التي يقوم بها يعزز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق العدالة. وبصرف النظر عن أي قرار نهائي في قضية 'لوبانغا'، فإن الميليشيات في نيبال وهي دولة غير طرف قد أطلقوا سراح ٣٠٠٠ جندي من الجنود الأطفال. كذلك، وهو أمر في غاية الأهمية من حيث منع ارتكاب الجرائم، تقوم الجيوش في جميع أرجاء العالم

بتعديل معايير العمليات والتدريب وقواعد الاشتباك لديها تبعاً لنظام روما الأساسي. وهذا هو طريق مكافحة العنف؛ فالقانون هو الذي يميّز بين الجندي والإرهابي.

وقد حلت التحديات الناشئة عن وجود مؤسسة جادة محل المخاوف من قيام محكمة تافهة. وأصبحت عملية إلقاء القبض هي أكبر اختبار للدول الأطراف. فبعض الأفراد الذين تبحث عنهم المحكمة يتمتعون بحماية ميليشياتهم الخاصة بهم. والبعض الآخر هم أعضاء في حكومات تحرص على حمايتهم من العدالة. وما زال هؤلاء يرتكبون جرائم واسعة النطاق. وليس لدى الضحايا وقت. فهم في انتظار أن يجري إنقاذهم؛ وهم يدعون إلى وقف عمليات الاغتصاب والقتل الآن.

وإنني أشعر ببالغ السرور لكون الوضع في شمالي أوغندا قد تغير بصورة جذرية منذ أن أجبرت أوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة 'جوزيف كوني' على مغادرة ملاذه الآمن في السودان والانتقال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يحتاج الملايين من ضحايا جيش الرب للمقاومة في شمالي أوغندا إلى انتظار المحاكمة كي تجري مساعدتهم؛ فهم يحتاجون إلى التعويض والمساعدة الآن. وينبغي للدول أن تناقش كيفية الدمج بين الجهود الإنمائية وعمل المحكمة، ولكن ينبغي أن تظل الأولوية دائماً هي إلقاء القبض على 'جوزيف كوني'. وقد قام جيش الرب للمقاومة خلال فترة العام ونصف العام الأخيرة بقتل نحو ٢٠٠٠ شخص في جنوبي السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وبتشريد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وهذه هي تكلفة الإفلات من العقاب. فعدد الأشخاص المشردين هو عشرة أمثال عدد ضحايا عمليات التشريد القسري في جورجيا. وإذا كنا نهم بالضحايا فإننا نحتاج إلى تنفيذ أوامر إلقاء القبض التي لم تُنفذ منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

وتوجد حالة أخرى تُظهر تكلفة الإفلات من العقاب. إذ يوجد أمر بإلقاء القبض لم يُنفذ صدر ضد 'بوسكو نتاغاندا' بخصوص الجرائم المدّعى ارتكابه لها مع 'توماس لوبانغا' في 'إيتوري'. ويدّعى أن الميليشيات الحالية التي تخضع لقيادة 'بوسكو نتاغاندا' مسؤولة عن أسوأ الجرائم القائمة على نوع الجنس المرتكبة في كيفوس أثناء عام ٢٠٠٨. ونحن نقدر الجهود التي بذلتها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في الماضي لإلقاء القبض على الأشخاص الذين تبحث المحكمة عنهم ولتسليمهم، ونحن مستعدون لمساعدة السلطات في أي جهد يرمي إلى تنفيذ أمر القبض الصادر ضد 'بوسكو نتاغاندا'.

ولا يمكن في المناقشات المتعلقة بالضحايا والتعاون تجاهل هؤلاء الضحايا الجدد لجيش الرب للمقاومة ولـ'بوسكو نتاغاندا'.

دعوني أختتم كلمتي بالتحدث عن السلام والعدالة. فقد حرص من صاغوا نظام روما الأساسي حرصاً كبيراً على استبعاد الاعتبارات السياسية من أعمال المحكمة. فلا المدعي العام ولا للقضاة يمكن أن يضعوا الاعتبارات السياسية في الحسبان ولن يفعلوا ذلك. وقد كان ذلك قراراً أتخذ عن وعي بغية إجبار الجهات

الفاعلة السياسية على التكيّف مع القيود القانونية الجديدة. فنحن لا نستطيع الادعاء بأننا "لن ندع مرة أخرى" الفظائع تحدث وفي الوقت نفسه نستمر في استرضاء المجرمين، مواصلين بذلك العمل "كما لو أن شيئاً جديداً لم يحدث".

وبعد ذلك بعامين اثنين فقط، سلّم مجلس الأمن أيضاً، في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأهمية الضحايا، وبخاصة النساء، في حل الصراعات وعمليات السلام.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون أقوى مبادئ توجيهية حتى الآن، يبلغ فيها جميع الوسطاء بأنه يتعين دائماً احترام نظام روما الأساسي. وقامت المنظمات الإقليمية أيضاً بوضع استراتيجيات جديدة وأكثر تطوراً للقيام بحل الصراعات. وقد وُضعت هذه الاستراتيجيات موضع التطبيق من جانب أطراف من بينهم عدة ممثلين رفيعي المستوى يمثلون الاتحاد الأفريقي ورئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق 'ثابو مبيكي' والأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان؛ وقد شدد كلاهما على الحاجة إلى ضمان العدالة في أعمالهما في دارفور وكينيا بغية إنهاء العنف المتكرر.

وينبغي أن تكون كينيا مثلاً يُحتذى به. فالاتفاق السياسي الذي أُبرم عن طريق الوساطة لوقف العنف قد شمل منذ البداية اشتراط التحقيق والمقاضاة بشأن الجرائم المرتكبة؛ ثم واصل الفريق أعماله في كينيا، ضامناً التنفيذ الفعلي للاتفاق المتوصل إليه؛ وأخيراً فإن الزعماء الوطنيين قد تولوا بأنفسهم مهمة التصدي للمشاكل متناولين في آن واحد الحاجة إلى المساءلة والحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية. ويمكن للتدخل المتسم بالكفاءة من جانب المحكمة أن يدعم هذه الجهود. فالعدالة والسلام يمكن أن يعملوا جنباً إلى جنب. ونحن نحتاج إلى هذا النوع من القيادة السياسية.

وقد أبدت الدول في روما التصميم "على ضمان الاحترام الدائم لتحقيق العدالة الدولية". وإني أشجعكم على تأكيد هذا التصميم وعلى إضافة النقاط الرئيسية التالية إلى تعهداتكم في كمالا:

- (أ) تقديم الدعم العام والدبلوماسي إلى عملية تنفيذ أوامر إلقاء القبض التي تصدرها المحكمة؛
- (ب) قطع الاتصالات غير الأساسية مع الأشخاص المشمولين بأمر من أوامر القبض الصادرة عن المحكمة؛
- (ج) قطع جميع شبكات التوريد إلى هؤلاء الأشخاص؛
- (د) تقديم الدعم الملموس إلى عمليات إلقاء القبض.

وتوجد حاجة إلى تحقيق الاتساق. فالجرائم الواسعة النطاق تتطلب خطة دقيقة. كما أن التيقن من أن الجرائم سيجري التحقيق فيها والمقاضاة بشأنها سيؤدي إلى تعديل حسابات المجرمين وكبح ارتكاب الجرائم وحماية الضحايا.

وقد حان الوقت للعمل من جانبكم. وقد تكون المحكمة هي واجهة النظام ولكن قوتها تكمن في التزام الدول.

وشكراً لكم.
